

كذلك فإن خطاب الرئيس الفرنسي ساركوزي ومبادرته تستهدف من حيث الجوهر إعادة السلطة الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات الثنائية وفق الشروط الإسرائيلية، لأنه يدرك جيداً أن المفاوضات خلال عام ستكون حصيلتها المزيد من الاستيطان وفرض الحقائق على الأرض.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تدعو السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ موقف واضح من الإدارة الأمريكية وفضح مواقفها وإعلان عدم صلاحيتها لرعاية مفاوضات هدفها خدمة المصالح الصهيونية. كما تدعو الدول العربية إلى تحديد مواقفها تجاه السياسة الأمريكية المعادية للحقوق الفلسطينية والعربية.

لقد آن الأوان لإعلان فشل ما يسمى بعملية السلام والمفاوضات ورسم استراتيجية عمل فلسطينية جديدة تقوم على قاعدة تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية واستمرار المقاومة بجميع أشكالها لانتزاع كامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

المكتب الصحفي

2011/9/22

وثيقة رقم 246:

مقال للرئيس الفنلندي السابق مارتي اهتيساري والمسؤول الأعلى السابق
عن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا حول الاعتراف
بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة²⁴⁶

22 أيلول/ سبتمبر 2011

يعدد الرئيس الفنلندي السابق مارتي اهتيساري والمسؤول الأعلى السابق عن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا 10 أسباب تدعو الأوروبيين ليقولوا "نعم" لطلب الفلسطينيين العضوية لدولة لهم في الأمم المتحدة. واشترك الاثنان في كتابة مقال عن ذلك نشرته اليوم السبت صحيفة "ذي انترناشنال هيرالد تريبيون" هذا نصه:

لا تحين الفرصة كثيراً لأوروبا كي تقوم بدور محوري على المسرح الدولي. ولكن بينما يضغط الفلسطينيون من أجل الاعتراف بهم كدولة في الأمم المتحدة في وقت لاحق من الشهر الجاري، يجد الاتحاد الأوروبي نفسه مرغوباً من كل من جانب، وبالتالي أكثر نفوذاً في مجال عملية الشرق الأوسط أكثر من أي وقت سابق منذ اتفاقات أوسلو.

وأكبر تحدٍّ يواجه دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 هو كالمعتاد، تقديم واجهة موحدة. وتوجد 10 أسباب مقنعة للاتفاق على التصويت بـ "نعم" والإبقاء على نهج الدولتين للسلام في الشرق الأوسط حياً.

من المرجح أن يكون التصويت الحاسم الأهمية في الجمعية العامة على مشروع قرار لرفع مكانة الفلسطينيين من درجة مراقب إلى مرتبة دولة غير عضو. ومن المرجح أن يحصل الفلسطينيون على غالبية، ولكن الأكثر أهميةً من نتيجة التصويت هو حجمه وتشكيلته.

تضغط الحكومة الإسرائيلية بشدة من أجل تصويت بـ"لا"، بينما تأمل منظمة التحرير الفلسطينية، غير القادرة على تشكيل الحقائق على الأرض بدرجة مهمة، في أن تظهر على الأقل مقداراً من قوة الشد الدبلوماسي لإيمانها المستمر بنهج حل الدولتين. ويجد الأوروبيون أنفسهم بمثابة الجائزة في هذه المشادة، وهو أمر غير معتاد بالنسبة إليهم.

السبب الأول الذي يدعو دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 للتصويت بـ"نعم" هو أن قرار الأمم المتحدة هو محاولة لإبقاء حل الدولتين على قيد الحياة. وهذا الحل يتعرض لهجوم من التوسيع المضطرد للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ومن اعتقاد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو بأنه ينبغي القبول الآن بأن الصراع "لا يمكن حله". ونتيجة لذلك فإن هذا التصويت ليس ملهاةً لا معنى لها، ولكنه اعدة [إعادة] تأكيد لحقيقة أن عملية السلام ذات معنى.

السبب الثاني لضرورة تصويت الأوروبيين بـ"نعم" هو أن الأوروبيين قد استثمروا استثماراً ضخماً في حل الدولتين الخاضع للمحيط، بما في ذلك معونة مقدارها مليار يورو للمساعدة في بناء دولة فلسطينية تنهض بوظيفتها. ومرة أخرى، فإن التصويت بـ"نعم" هو إعادة تأكيد لحقيقة أن المشروع قيم ويمكن أن ينجح.

السبب الثالث للتصويت بـ"نعم" هو ببساطة إعطاء رد فعل إيجابي إزاء منجزات محمود عباس في بناء الدولة. وعدم التصويت بـ"نعم" سيكون رداً على المطالبات ببناء الدولة يتمثل في رفض الإقرار رسمياً بأين يجب أن تذهب (المنجزات).

السبب الرابع يتعلق بالربيع العربي. فأى شيء عدا عن التصويت بـ"نعم" سيعرض الأوروبيين لاتهامات باتباع معايير مزدوجة من جانب كل من حكومات ما بعد الثورات وأنظمة الحكم العربية المحافظة (لأسباب مختلفة) لعدم دعمهم حقوق الفلسطينيين بينما هم يدعون إليها في أماكن أخرى.

ومن المفيد أيضاً أن التصويت بـ"نعم" يوفق ما بين المصالح الأوروبية والقيم الأوروبية (وهذا هو السبب الخامس)، بينما هو يعيد تنظيم العلاقات الإقليمية والمصالح — بما فيها منع إرهاب الجهاديين، واحتواء إيران، وأمن إمدادات الطاقة والحفاظ على أسواق لصادراتنا — ستعرض كلها للضرر نتيجة الإحساس بوجود نفاق في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وبالرغم من إحساس الأطلسيين بالقلق من أن التصويت بـ"نعم" سيضر بالعلاقات مع الولايات المتحدة فإن من الممكن المجادلة بأنه سيكون لمصلحة واشنطن (وهذا هو السبب السادس). فالولايات المتحدة لا تستطيع التصويت بـ"نعم" لأسباب داخلية واضحة، ولكن إقدام دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 على ذلك سيقوي يد أميركا عندما تتعامل مع إسرائيل. وحسب قول ويليام هيغ، فإن علاقة صحية عبر الأطلسي ستكون قوية وليست علاقة عبودية.

السببان السابع والثامن يتعلقان بإسرائيل. إذ إن اعتراضات الإسرائيليين على التصويت — بالقول بأنه أحادي الجانب وينتهك الاتفاقات السابقة — ليست اعتراضات سائغة ولا تشكل سبباً لعدم

تصويت أوروبا بـ"نعم". وبالرغم من أن التصويت سيفتح خيارات تفاوضية لفلسطين هي خيارات مسدودة حالياً، فإنه يمكن أن يساعد إسرائيل أيضاً. ذلك أن التحركات نحو الاعتراف بدولة فلسطينية ضمن حدود العام 1967 من شأنها أن تعزز شرعية وجود إسرائيل ذاتها.

وبالرغم من المخاوف الإسرائيلية، فإن التصويت لن يفتح بالضرورة طريقاً أسهل أمام الفلسطينيين للجوء إلى محكمة الجنايات الدولية وقد يضع أوروبا في مركز تستطيع منه التوصل إلى تفاهم هادئ مع الفلسطينيين على أنهم لن يلجأوا إلى محكمة الجنايات الدولية لفترة طويلة من الزمن، وهو ما سينزع سبب القلق من هذه القضية.

السبب التاسع لتصويت الأوروبيين بـ"نعم" هو أنه لن يجعل العنف الفلسطيني أكثر رجحاناً. والواقع أن مزيجاً من تصور حدوث فشل وتأثيرات الربيع العربي يمكن أن يولد "انتفاضة ثالثة". وتحتاج السلطة الفلسطينية المحشورة بين إسرائيل والصور التلفزيونية المنعشة لمظاهر الثورات العربية إلى دليل على التقدم إذا أريد لها أن تمنع مشاعر الإحباط من التحول إلى عنف. وسيكون الدعم الأوروبي للاعتراف بدولتهم إشارة علنية قوية إلى أن التقدم ممكن.

أخيراً فإن التصويت بـ"نعم" في الأمم المتحدة لا يستتبع اعترافاً ثنائياً بفلسطين. فالتصويت هو على رفع مكانة التمثيل في الأمم المتحدة، ولا تستطيع سوى الدول فرادى منح فلسطين الاعتراف بها.

وهناك أيضاً سبب حادي عشر أيضاً لموقف أوروبي موحد متفق على التصويت بـ"نعم". فالعالم شاهد أمثلة كثيرة على عدم قدرة أوروبا على القيام بدور دولي فعال. ولا بد أن المتفائلين سيأملون في أن يفاجئنا الأوروبيون هذه المرة بعمل الشيء الصحيح وتحقيق نجاح دبلوماسي في خضم ذلك لأنفسهم، هم في أشد الحاجة إليه.

وثيقة رقم 247:

بيان للجنة الرباعية الدولية تدعو فيه الفلسطينيين والإسرائيليين إلى استئناف المفاوضات²⁴⁷

(الأقواس المسننة في هذه الوثيقة، وما بداخلها من إيضاحات، هي من إعداد المصدر الأصلي)

23 أيلول/ سبتمبر 2011

بيان للجنة الرباعية الدولية الخاصة بالشرق الأوسط تدعو فيه الفلسطينيين والإسرائيليين إلى استئناف مفاوضات السلام:

تأخذ [اللجنة] الرباعية علماً بالطلب الذي تقدم به الرئيس [الفلسطيني محمود] عباس في 23 أيلول/ سبتمبر 2011 المعروض الآن على مجلس الأمن.